

دلالة الحرف على معنى في نفسه عند ابن النحاس (٦٩٨ ت).

الباحث: أحمد يعقوب حميد أ.د. محمود حمود عراق القرشي

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط

الخلاصة:

هذا البحث يتحدث عن الحرف، وهل الحرف له معنى مستقل بنفسه أو لا ؟ فمن المعلوم أن الحرف: ما دل على معنى في غيره فقط، مثل: (الهمزة) التي تدل على الاستفهام، و(ليت) التي تدل على التمني، و(لعل) التي تدل على الترجي، و(لم) التي تدل النفي، ولكن معاني هذه الحروف تحتاج ومفقراً إلى ضميمة خارجية . هذا ما اتفق عليه النحويون غير أن ابن النحاس خالف الجمهور برأي جديد فزعم أن الحرف يدل على معنى في نفسه، ودليله أن المخاطب بـ(هل) مثلاً يفهم منها معنى الاستفهام؛ لأنَّه يعلم أنَّ (هل) موضوعة في أصل اللغة للاستفهام ، وكذلك (لعل) موضوعة للترجى و(ليت) للترمي وكذا بقية الحروف؛ لأنَّه يفهم ذلك اعتماداً على فهمه للغته .

الكلمات المفتاحية: ابن النحاس، دلالة، الحرف، على معنى، في نفسه.

The meaning of the letter on the meaning in itself according to Ibn al-Nahas (d.698 AH)

Ahmed Yaqoub Hamid / Prof. Mahmoud Hammoud Arak Al-Qurashi
College of Education / Wasit University
ahmdyqwhalmyahv@gmail.com

Abstract:

The letter in the language : the edge, the margin , the side and the boundary

The letter : is the edge of something

The letter : is the edge of something

ahmdyqwhalm@yahoo@gmail.com

In grammar a letter can be defined as : a word that refers to meaning
For example Alhamza for interrogative, (from An) , (wish Layta) ,
(May be Lala) and (but Lakin) called letters of meaning and grammarians
in symbols of letters on the meaning for Ibn Alnahas, the letter refers to the
meaning of itself

ابن التحاس هو بهاء الدين بن التحاس مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي نصر الشِّيخ الأَمَام العَلَامَة حَجَّة الْعَرَب بَهَاء الدِّين بْن التَّحَاس النَّحْوِي شِيخ الْعَرَبِيَّة، وُلِدَ سَنَة (٦٢٧هـ)، لَمْ يَكُنْ مَنْ هُوَ أَكْثَر سَمَاعًا مِنْهُ لَكِتَب الْأَدْبَر، وَنَقَرَد بِسَمَاع صِحَّاح الْجَوْهَرِي، سَمِعَ مِنْ ابْنِ الْتَّيْمِي وَالْمُوفَّقِ بْنِ يَعْيَشِ النَّحْوِي وَأَبِي الْقَسْمِ ابْنِ رَوَاحة وَابْنِ حَلَيل وَوَالَّدِه، وَأَخَذَ الْعَرَبِيَّة عَنِ الْجَمَالِ ابْنِ عَمِرُونَ، وَلِي تَدْرِيس التَّقْسِيرَ بِالْجَامِعِ الطَّوْلُونِي، وَأَمَّا عِلْمُ الْعَرَبِيَّة فَإِلَيْهِ الرَّحْلَة مِنَ الْأَقْطَارِ، وَمَنْ فَوَادِيهِ تَرَكَ الْأَمَانِي وَثَلَاثَ الْأَمَطَارِ، قَدْ اتَّقَنَ النَّحْوَ وَتَصْرِيفَهُ وَعَلِمَ حَدَّ ذَلِكَ وَرِسْمَهُ وَتَعْرِيفَهُ، وَلَمْ يَصِنِفْ شَيْئًا إِلَّا مَا أَمْلَاهُ شَرْحًا لِكِتَابِ الْمُقرَبِ، مَاتَ سَنَة (٦٩٨هـ). (ينظر: الوافي بالوفيات ١١-١٣، وبغية الوعاة ١٣/١ والبحر المحيط ٣١٧/١).

اتفق النحويون على أن الكلمة ثلاثة أقسام، وهذا التقسيم مصدر الاستقراء والعقل اللذان يدلان على أن الكلمة: (إما اسم أو فعل أو حرف) ولا رابع لهذه القسمة الثلاثية. (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/١٣٦) وإلى هذا أشار البقاء أبو العكبي (ت ٦١٦هـ)، فقال : "إِنَّمَا عِلْمَ كُونِ الْكَلْمَةِ ثَلَاثًا فَقَطْ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْكَلْمَةَ وُضِعَ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى وَالْمَعْنَى ثَلَاثَةً: مَعْنَى يُخْبِرُ بِهِ وَمَعْنَى يُخْبِرُ عَنْهُ وَمَعْنَى يُرِبِطُ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ فَكَانَتِ الْعِبَازَاتُ عَنْهَا كَذَلِكَ، الثَّانِي أَنَّهُمْ وَجَدُوا هَذِهِ الْأَقْسَامَ تُعْبِرُ عَنْ كُلِّ مَعْنَى يُخْطِرُ فِي النَّفْسِ وَلَوْ كَانَ هَذَا كَسْمًا آخَرُ لَمْ يُوقِفْ عَلَيْهِ لَكَانَ لَهُ مَعْنَى لَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ" (اللَّبَابُ فِي عَلَلِ الْبَنَاءِ وَالْأَعْرَابِ ٤٣/١)

ثُمَّ إِنَّهُمْ عَرَفُوا الاسم بِأَنَّهُ: " ما دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مَجْرِيَّةً عَنِ الْاقْتَرَانِ . وَلِهِ خَصائِصٌ مِنْهَا جَوَازُ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، وَدُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ وَالْجَرِّ، وَكَذَلِكَ التَّوْيِينُ وَالْإِضَافَةُ. (ينظر: المفصل ٢٣ وعلل البناء والأعراب ١/٤٥، وأمالی ابن الحاجب ٢/٨٣٦، والكافیة في علم النحو ١١)

وَدَلَالَةُ الْإِفَرَادِ حَاضِرَةٌ فِي مَعْنَى الْاِسْمِ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ (ت ٦٣٦هـ)، فَلَمَّا قَالَ فِي حِدَّهِ: " ما دَلَّ عَلَى مَعْنَى مَفْرَدٍ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى يَكُونُ شَخْصًا وَغَيْرَ شَخْصٍ فَالشَّخْصُ نَحْوُ: رَجُلٌ وَفَرْسٌ وَحَجَرٌ وَبَلَدٌ وَعَمْرٌ وَبَكَرٌ . وَأَمَّا مَا كَانَ غَيْرَ شَخْصٍ فَنَحْوُ: الْصَّرْبُ وَالْأَكْلُ وَالظَّنُّ وَالْعِلْمُ وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ وَالسَّاعَةُ" (الأصول فِي النَّحْوِ ٣٧/١)

أَمَّا الْفَغْنُ فَعُرِفُوهُ بِأَنَّهُ " مَا أُسِنَدَ إِلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يُسِنَدْ غَيْرُهُ إِلَيْهِ" (اللَّبَابُ فِي عَلَلِ الْبَنَاءِ وَالْأَعْرَابِ ٤٨/١).

قال ابن السراج : "الفعل": ما دلّ على معنى و زمانٍ، وذلك الرَّمَانُ إِمَّا ماضٍ إِمَّا حاضرٌ وإِمَّا مستقبلٌ"(**الأصول في النحو** ٣٨/١)
أو هو "ما دلّ على معنى في نفسه مقتنٍ بِأَحَدِ الْأَرْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ" (**شرح شذور الذهب** لابن هشام ١٨)

أما حدُ الحرفِ فإنَّهم قد اتفقوا على أنَّه "ما دلّ على معنى في غيره فقط" (**الباب في علل البناء والإعراب** ٥٠/٢)، وبعض عباراتهم تخلو من لفظة (فقط) كما سيُمَرُ علينا.
ولعل أقَمَ نصٍّ وصلنا يشير إلى هذا المعنى هو ما رواه ياقوت وغيره من خبر الإمام علي عليه السلام مع أبي الأسودِ الْدُّفَلِيِّ(ت ٦٩ هـ) في سبب وضع التحو، وما ألقاه في تلك الصحيفة إلى أبي الأسود ومما جاء فيها "... بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحْرَفٌ، فَالاَسْمُ مَا أَنْبَأَ عَنِ الْمَسْمَىِ، وَالْفَعْلُ مَا أَنْبَأَ عَنْ حَرْكَةِ الْمَسْمَىِ، وَالْحَرْفُ مَا أَنْبَأَ عَنْ مَعْنَى لِيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فَعْلٍ،..." (**معجم الأدباء** ١٨١٣/٤)

ومن اللطيف أنَّ نَجِدَ سِينِيُوْيِه (ت ١٨٠ هـ) قد عَبَرَ عن الحرف بأنَّه "جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".
عِنْدَ تقسيمه الكلم إلى اسم و فعل وحرف، ومثل له بـ "ثم، وسُوفَ، ووَاوَ القسم ولام الإضافة" (ينظر: **الكتاب** ١٢/١)

مع ذلك فإنه يبقى الفرق في المعنى بين الحرف وبين ما يقابلُه من الاسم والفعل غير واضح في نصِّ سِينِيُوْيِه. (ينظر: **البحث النحوي عند الأصوليين** ٢٠٠)

وجاء في تعريف أبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) للحرف بأنَّه: "ما دلَّ على معنى في غيره، نحو (من إلى وثم) وما أشبه ذلك". (**الإيضاح في علل النحو** ٥٤ - ٥٥)

وبيَّنَ الزجاجي معنى: أنَّه يدلَّ على معنى في غيره مع أنَّ معنى(من) في الظاهر تدلَّ على التبعيض في نفسها بقوله: "(من) تدخلُ في الكلام للتبعيض، فهي تدلَّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيدها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها. وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدلَّ على المنتهي، فهي تدلَّ على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني" (**الإيضاح في علل النحو** ٥ - ٥٥)

ثم ذكر بعض تعريفات الثويني للحرف من أنَّه "ما خلا من دليل الاسم والفعل" وقال آخرون: "الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها نحو: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَمَا خَرَجَ بَكْرٌ، وَإِنَّ أَخَاكَ شَاخْصٌ، وَإِنَّ

مُحَمَّداً في الدَّارِ. لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْدُهُ إِسْمَانٌ، أَوْ اسْمٌ وَفَعْلٌ، أَوْ اسْمٌ وَظَرْفٌ" واعترض على هذه التعريفات بقوله : "وهذا وَصْفٌ للحرف صَحِّحٌ لِيُسْ بَحِّدَ لَهُ". (الايضاح في علل النحو ٤٥٥ - ٥٤)

وتتابع ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) ، الجمهور، فقال: "وَمَا الْحَرْفُ: فَحَدْهُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ قَوْلَكَ: أَخْذَتِ بِرْهَمًا مِنْ مَالِ زَيْدٍ، فَ(مِنْ) تَدْخُلُ لِلتَّبْعِيْضِ لِلْمَالِ، وَالْبَعْضُ هُوَ الدِّرْهَمُ مِنَ الْمَالِ. وَإِنْ شِئْتُ اعْتَبِرْتُه بِاِمْتَنَاعِ حَدِّ الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ مِنْهُ، أَوْ بِاِمْتَنَاعِ خَواصِّهِ مِنْهُ". (علل النحو ١٤٢)

وقال ابن حِيني (ت ٣٩٢ هـ) : "والحرف مَا لَمْ تَحْسَنْ فِيهِ عَلَامَةٌ مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَلَا عَلَامَاتِ الْأَفْعَالِ وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ نَحْوُ هَلْ وَبْنُ وَقْدَ، لَا تَقُولُ: مَنْ هَلْ وَلَا قَدْ هَلْ وَلَا تَأْمِرْ بِهِ" (اللَّمْعُ في العربية ١٦)

وذكر الزَّمْخَشْرِيُّ (ت ٥٣٨ هـ) أَنَّ الحرف "مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ". (المفصل ٣٨٤)، وأنَّه لا يستغنى عن اسْمٍ أو فَعْلٍ يَصْبُحُهُ، أي: أَنَّه "لَا يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا يَكُونُ مَعَهُ لِيَقِيدَهُ مَعْنَاهُ فِيهِ". وقد يفارقهُ أَيُّ: الاسم والفعل في مواضع محددة يُحَدَّفُ فيها الفعل (المفصل ٣٨٤)، ويُكْتَفَى بالحرف فَيَجْرِي مَجْرِي الثَّابِتِ، فإذا قَيَّلَ: هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟ فَقَلَّتْ : نَعَمْ، فَمَعْنَاهُ: نَعَمْ، خَرَجَ زَيْدٌ. فَهَذَا الْفَائِدَةُ الْمُتَحَقَّقَةُ لِيُسْ مِنَ الْحَرْفِ إِنَّمَا هِيَ حَاصِلَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ كَمَا بَيَّنَاهُ . (ينظر: التَّخْمِيرُ ٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٥٢).

واعتراض عليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) لقصرهِ الْحَذْفِ عَلَى الْفَعْلِ فَقَطْ، وذكر أنَّ هَذَا مَوَاضِعَ يُحَدَّفُ فِيهَا الْإِسْمُ كَمَا أَنَّ هَذَا مَوَاضِعَ يُحَدَّفُ فِيهَا الْفَعْلُ وَأَنَّ "جَعْلِهِ الْمَحْذُوفَ فَعْلًا" فَقَطْ لِيُسْ بِمَسْتَقِيمٍ" (ينظر: أَمَالِيُّ ابنُ الحاجب ١/٣٥).

وقال السَّهِيلِيُّ (ت ٥٨١ هـ) : "وَالْحَرْفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ . وَذَلِكَ الْغَيْرُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فَعْلٌ، وَلَيْسَ لِلْحَرْفِ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ مَعْنَى عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْإِسْمُ، وَمِنْ ثُمَّ وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا فِي غَيْرِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ عَامِلًا فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِيهِ، لَأَنَّ الْأَنْفَاظَ تَابِعَةٌ لِلْمَعْنَى، فَكَمَا تَشَبَّثُ الْحَرْفُ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مَعْنَى، وَجَبَ أَنْ يَتَشَبَّثَ بِهِ لِفَظًا، وَذَلِكَ هُوَ الْعَمَل...". (نتائج الفكر ٥٩).

واعتراض ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) على تعريف النَّحويَّين للحرف ،قال: " وَأَمَّا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النَّحويَّينِ الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَمَنْنَقَصَ بِأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الإِسْتِفَاهَمِ وَالصَّوَابِ أَنْ يُقَالَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَقَطْ، كَمَا قَالَ الْجُزُولِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ" (رسالة المباحث المرضية ٤/٣).

فهذه طائفة مختارة من أقوال التّحويين قد رأيناهم فيها أنَّهُم مجمعون على أنَّ الحرف لامعنى له إلَّا في غيرِه ، وذكر ذلك السَّيوطِي أيضًا (ت ٩١١ هـ) إذ قال "ومَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَدْلِي عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ هُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّحَاةُ" (همع الهوامع ٨/١)

وقد خالفهم في ذلك وخرق إجماعُهُمُ الشَّيْخُ بهاء الدين بن النَّحاس (ت ٦٩٨ هـ) فقد زعم أَنَّ الحرف له معنى في نفسه، ودليله أَنَّ المُخاطَبَ بـ(هل) مثلاً يفهم منها معنى الاستفهام؛ لأنَّهُ يعلم أَنَّ (هل) موضوعة في أصل اللُّغَة للاستفهام ، وكذلك (لعلَّ) موضوعة للترجي و(ليت) للتمني وكذا بقية الحروف؛ لأنَّهُ يفهم ذلك اعتماداً على فهمه للغته (همع الهوامع ٨/١).

قال ابن النَّحاس (٦٩٨ هـ) في التعليقة : "والآخر أَنْ يقولوا : الحرف لفظ يدلُّ على معنى في غيره، وهذه العبارة أقرب إلى التَّحقيق من الأولى ، لأنَّ قولهم إِنَّهُ يدلُّ على معنى في غيره لا ينفي أَنْ يكون له معنى في نفسه بخلاف العبارة الأولى ، والحقُّ أَنَّ الحرف له معنى في نفسه" ، " (التعليق على المقرب ٦١ - ٦٢)

فالنَّحاس . كما هو واضح من كلامه . يرى أَنَّ الحرف له معنى في نفسه ودليله أَنَّ المُخاطَبَ بـ(هل) يفهم منها معنى الاستفهام؛ لأنَّهُ يعلم أَنَّ (هل) موضوعة في أصل اللُّغَة للاستفهام ، وكذلك (لعلَّ) موضوعة للترجي و(ليت) للتمني وكذا بقية الحروف؛ لأنَّهُ يفهم ذلك اعتماداً على فهمه للغته . ثُمَّ بين الفرق بين معنى الاسم والفعل ، ومعنى الحرف ، فالاسم والفعل يُفهَمُ معناهما قبل التركيب ، أي: قبل أَنْ يتراكبا في جملة مفيدة ، مثلاً: (مُحَمَّد) يُفهَمُ منه الإنسان المُسَمَّى بهذا الاسم المجرَّد من الزَّمان ، وكذلك (قام) مثلاً يُفهَمُ منه ذلك الفعل المقترب بالزَّمان الماضي ، بخلاف الحرف الذي يكون معناه أَنَّهُ في حال التركيب منه في حال الإفراد .

وتابعه في ذلك تلميذه أبو حيَان (ت ٧٤٥ هـ) في كتابه (التنبيه والتكميل) وذكر ذلك ابن هشام (٧٦١ هـ) (ينظر: شرح المحة البدرية ٢٥٠).

ولكن الطَّاهِر من كلام أبي حيَان أَنَّهُ لَمْ يقطع بذلك ، والموضوع عنده يحتاج - كما قال - إلى دقيق فكر ونظر ، وذلك أَنَّ التعريف الذي ذكره التّحويون للحرف غَيْرُ واضحٍ لديه ، لأنَّهُم عندما عرَفوا الحرف قالوا " إِنَّ الْحَرْفَ يَدْلِي عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ" .

وقد يكون منشأ اعتراض أبي حيَان بسبب أَنَّ معنى الحرف قد يُفهَمُ في نفسه ، ويتبادر إلى ذهن العالم بمفردات اللُّغَة ، ذلك أَنَّ قوله: كَأَنْ وَلَعَلَّ ، كُلُّ منهما إذا ذُكر للعالم بالوضع فَهُم مِنْ

(كأنَّ) التَّشْبِيهِ، وَمِنْ (لَعْلَ) التَّرْجِيِّ. وَكَذَلِكَ (هُلَّ)، يَقْهَمُ مِنْهُ الْاسْتِفْهَامُ، وَذَلِكَ كَفَهْمَهُ مِنْ (صَرَبَ) الْفَعْلِ الْمَاضِيِّ، وَمِنْ الْكَشْحَ أَنَّ مَعْنَاهُ الْحَسْرُ، فَيُحَاجِجُ إِلَى مُمْيَزٍ وَاضْعَفُ يُمْيِزُ دَلَلَةَ الْحَرْفِ مِنْ دَلَلَةِ الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ" (التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١٥٠)

وَهُذَا الَّذِي جَعَلَهُ يَخْتَارُ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَقْطَ ، قَالَ : "أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي حَدِّ الْحَرْفِ: "الْحَرْفُ كَلْمَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ فَقْطُ". (التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١٥٠)

وَنَرَاهُ يَعْقُبُ عَلَى كَلَامِهِ السَّابِقِ بِقَوْلِهِ: قَوْلُنَا (كَلْمَةٌ) جِنْسٌ يَشْمَلُ الْإِسْمَ وَالْفَعْلَ وَالْحَرْفَ، وَقَوْلُنَا: (دَالَّةٌ) عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا احْتِرَازٌ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ. وَقَوْلُنَا: (فَقْطُهُ) احْتِرَازٌ مِنَ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْاسْتِفْهَامِ، فَإِنَّهَا تَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، لَكِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ تَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا" (التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١٥٠).

وَمُرَادُ النَّحَاسِ مِنْ قَوْلِهِ: "الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ يُفْهَمُ مِنْهُ فِي الإِفْرَادِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ التَّرْكِيبِ بِخَلَافِ الْحَرْفِ، لَأَنَّ الْمَعْنَى الْمُفْهومُ مِنَ الْحَرْفِ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ أَثْمَ مَمَّا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ الإِفْرَادِ" (الْتَّعْلِيقَةُ عَلَى الْمَقْرَبِ ٦٦): أَيْ: "إِنَّ الْكَلْمَةَ إِنْ فُهِمَ تَامًا مَعْنَاهَا بِمَجْرِدِ ذِكْرِ لَفْظِهَا مِنْ غَيْرِ ضَمِيمَةٍ فَهِيَ الْمُعْبَرُ عَنْهَا بِأَنَّ لَهَا مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وَإِنْ كَانَ فُهُمُ تَامٌ مَعْنَاهَا مَتَوْقِفًا عَلَى ضَمِيمَةٍ فَهِيَ الْمُعْبَرُ عَنْهَا بِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي غَيْرِهَا" (الْجَنْيُ الدَّانِي ٨٦)، وَيُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَفْصِلِ لِابْنِ يَعْيَشِ (٤٤٧/٤)

وَإِذَا دَقَّنَا النَّظرَ وَجَدْنَا النَّحَويَّيْنِ يَرْوَيْنَ أَنَّ تَصْوُرَ مَعْنَى الْإِسْمِ وَالْفَعْلِ فِي الْذَّهَنِ غَيْرُ مَتَوْقِفٍ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهُمَا فَإِنَّا قَلَنَا (زَيْدٌ) فَإِنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ بِدُونِ ضَمِيمَةٍ شَيْءٌ أَخْرٌ، أَوْ قَوْلُنَا (جَلْسٌ) فَإِنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى مَعْنَى فِي ذَاتِهِ . وَ أَمَّا تَصْوُرُ مَعْنَى الْحَرْفِ مَتَوْقِفٌ عَلَى ضَمِيمَةٍ أَمْرٌ أَخْرٌ عَنْهُ، فَمُجْمَلُ الْقَوْلِ عِنْدَ النَّحَويَّيْنِ " أَنَّ الْمَعْنَى الْمَدْلُونُ عَلَيْهِ بِأَحْرَفٍ ... لَا يَقُولُ بِلْفَظِ الْحَرْفِ وَإِنَّمَا يَقُولُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَرْفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَدَلَلَةُ (مِنْ) عَلَى الْابْدَاءِ وَ(سُوفَ) عَلَى التَّسْوِيفِ وَ(قَدْ) عَلَى التَّحْقِيقِ وَ(أَثْمَ) عَلَى التَّرَاطِيْخِ وَ(الْفَاءُ عَلَى التَّرَتِيبِ، إِنَّمَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا تَرْتِبُ بِهِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَملَةِ لَا فِي نَفْسِ الْحَرْفِ" (الْبَحْثُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الْأَصْوَلِيَّيْنِ ٢٠٢)

وَيَرِى الْدَّكْتُورُ مُضطَفُى جَمَالُ الدَّينِ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ النَّحَاسِ" يَنْتَهِي إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ لَهُ مَعْنَى وَلَكِنَّهُ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَقْلٌ فِي نَفْسِهِ". وَيَعْلَلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نَوْعَيْنِ : مَعْنَى إِفْرَادِيٌّ مُسْتَقْلٌ، وَآخْرُ تَرْكِيَّيٌّ غَيْرُ مُسْتَقْلٌ، أَمَّا الْمَعْنَى إِفْرَادِيٌّ الْمُسْتَقْلَ

وهو تلك الصورة التي تحضر وترسم في ذهن الإنسان كصورة الجدار أو الفرس أو الابتداء عند سماع اللفظ منفرداً، أي: خارج الجملة أو التركيب، سواء علم أن هنا لفظاً وضع لذلك المعنى أم لم يعلم، ولكن فائدة علمه بالوضع أنه عند سماعه كلمة (فرس) مثلاً تحضر تلك الصورة المستقلة في ذهنه، وهذا الحضور إنما يكون مستقلاً لا بضميمة شيء آخر إليها.

والمعنى التركيبي فهو: المعنى الذي لا يحضر في الذهن في حال الإفراد إنما يحضر في حال التركيب ضمن جملة ويحتاج إلى ضمية خارجية يتوقف فهو معناه على تلك الضمية، مثلاً: لفظة (محمد) يفهم منه معنى الفاعلية في حال قلنا: (قام محمد) ولكن (محمد) في حال كونها مجردة لا يفهم منها هذا المعنى ، وهكذا في (هل) فإنها مفردة لا يفهم منها إلا معنى الاستفهام ، ولكنها لو رُكِبتْ فقلنا : (هل قام محمد؟) فإنَّه يفهم منها معنى آخر وهو "قيام محمد مستقهم عنه" وهو معنى لا يتحقق في حال الإفراد إنما يفهم في حال التركيب، وجود ضمية خارجية يعني هذا أن (هل) وضعت لغرض الاستفهام إذا كانت ضمن التركيب لا للاستفهام بشكل مطلق مستقل ، لأنَّها لو كانت للاستفهام المطلق المستقل لكانَتْ (هل) اسمَّا مرادفَ الكلمة الاستفهام (البحث النحوي عند الأصوليين ٢٠٥).

وجعل جمال الدين (هل) وغيرها من الحروف من المستوى الثاني، فمثلاً لو قلنا (هل قام محمد) فإنَّا نعلم أنَّ قيام محمد مستقهم عنه من ضمن الجملة والتركيب، لا من (هل) مفردة، فإنَّها وحدها لا يفهم منها هذا المعنى، بل أنَّ معنى الاستفهام غير مفهوم منها مفردة؛ لأنَّ صورة الاستفهام لا ترسم في الذهن من سماع لفظة (هل) وحدها . بخلاف لو سمعنا الكلمة الاستفهام أو استفهم بذلك لأنَّ الكلمة (هل) تدل بالوضع على الاستفهامات الخاصة مثل "الاستفهام عن قيام محمد أو جلوس عمرو، أي: وضعت للدلالة على الاستفهام في حال كونه (معنى تركيباً) وليس للاستفهام المطلق المستقل بمعناه وإلا لكانَتْ اسمَّا مرادفَ الكلمة الاستفهام (البحث النحوي عند الأصوليين ٢٠٢).

ثم ينتهي السيد مصطفى جمال الدين إلى أنَّ الحروف لا تدل على معنى في نفسها، مضعفاً مقالة ابن النحاس [ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ٤ - ٢٠٥].

والظاهر أنَّ ابن النحاس وأبا حيَّان تأثرا إلى حدٍ كبير بما أورده أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وإشكاله على تعريف السابقين للحرف من أنَّه يدل على معنى في غيره. قال أبو علي الفارسي كما نقل عنه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) " قال أبو علي الفارسي: مَن زعم أَنَّ الحرف ما دلَّ على معنى في

غيره، فإنّه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كُلُّها حروفًا؛ لأنّها تدلّ على معانٍ في غيرها، فإنّ قال: فإنّ القيام يُتوهّم منفرداً من القائم، قيل له: فإنّ الإلصاق والتعرّيف الذي يدلّ عليهما باءُ الجرّ ولا معرفة قد يُتوهّمان منفردين عن الاسميّن... "شرح المفصل لابن يعيش" (٤٤٨).

والمفید ذكره هنا أنّ السَّيِّد علاء بحر العلوم وغيره من الأصوليين يرَوْنَ أنَّ المحقق الرّضي (ت ٦٨٦هـ) قد ذهب إلى نقیص ما ذهب إليه ابن النّحاس (ينظر: البحث النحوی عند الأصوليين ٢١٢، ومن تجارب الأصوليين ٦٣) ووصفه بحر العلوم بـ"أقى حد التّقريط" وذلك لأنَّ الرّضي قال حسب قوله: إنَّ الحروف ليس لها معنى أصلًا، وإنّما جيء بها في الكلام علامًة على وجود خصوصية في المقام، فهي كالإعراب مِنْ هذه الجهة، فكما أنَّ الرفع، والنصب، والجر لا يستفاد منها كمعانٍ، وإنّما هي قرينة على وجود خصوصية في مدخلوها يشير إليها كالفاعلية والمفعولية، فكذلك الحروف..."(مصالح الأصول ج ١/٦٩ - ٧٠).

ونسب كثير من الأصوليين منهم صاحب المقالات الغرّية (ينظر: البحث النحوی عند الأصوليين ٢١٢) هذا الرأي للمحقق الرّضي، ولكن عبارة الرّضي في شرح الكافية غير ما تُسّبّ إليه، فقد قال: "الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في غيرها" (شرح الرّضي على الكافية ٢٧/١).

وقال في موضع آخر: إنَّ معنى (من) الابتداء، فمعنى (من) ومعنى لفظ الابتداء سواء، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى (من) مضمون لفظ آخر يُضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللّفظ الأصلي.... فالحرف وحده لا معنى له أصلًا، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنَّ في ذلك الشيء فائدةً ما، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالٍ على معنى أصلًا، ... "شرح الرّضي على الكافية ٢٧/١".

وقد أوضح السَّيِّد مُصطفى جمال الدين هذه الحقيقة ودفع عن الرّضي ما تُسّبّ إليه، فقال: "ونسبوا إلى الرّضي أنَّه قال: "إنَّ الحرف لا معنى له أصلًا وإنّما هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنَّ فيه فائدةً ما . مع أنَّ الرّضي لم يذهب إلى إنكار معنى الحرف ولا إنكار دلالته ، وإنّما قال: إنَّ الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها. وإنَّ معنى (من) ومعنى لفظ الابتداء سواء ، إلا أنَّ الفرق بينهما: أنَّ لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر .. ومعنى (من) مضمون لفظ آخر فيُضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللّفظ الأصلي. ولم يقل الرّضي: إنَّ الحرف لا معنى له أصلًا . كما نسبوا إليه ، وإنّما قال: فالحرف وحده لا معنى له أصلًا . فُحذفت كلمة (وحده)

التي تشكل فارقاً بين رأيه ورأيهم وأقطع من النص الذي نقلوه عنه ما يوضح هذا الرأي ... " (البحث النحوي عند الأصوليين ٤٢١٥ - ٤٢١٤).

وناقش السيد محمد تقى الحكيم أصحاب هذا الرأي ونقل كلام الرضي كاملاً بلا اقتطاع، وتوصل إلى الحقيقة التي توصل إليها جمال الدين وهي أنّ عبارة الرضي تقلّت مقطوعة، مما سبب توهّماً "وموضع التوّهم في هذا النص تشبيهه الحرف بالعلم المنصوب بلحاظ أنّ كلاً منهما لا معنى له أصلًا" (من تجارب الأصوليين ٦٤).

ورأى أنّ هذا التوّهم سببه هو نقل النص مبتوراً، وأنه فُرِّأ منفرداً عن ساقه ولكن لو أثنا وضعنا ما حذفه في مكانه المناسب . كما في أصل عبارة الرضي - لارتفاع التوّهم وظهر في التشبيه وجه آخر ، ذلك أنّ الرضي "في الوقت الذي يرى فيه أن للحرف معنى يرى أنّ معناه قائم في الغير وليس للحظة استقلال في الدلالة عليه فلو جيء بالحرف منفرداً لانعدم دلالة كالعلم ، فوجة الشبه بينه وبين العلم خلوه من المعنى عند الانفراد لا مطلاً كما تصرّ به كلمته "فالحرف وحده لا معنى له أصلًا" تأملوا كلمة وحده وفيها يندفع ذلك التوّهم" (من تجارب الأصوليين ٦٤).
ثم إنّه جزم بأنّ القول " بأنّ الحرف لا معنى له لا نعرف له قائلاً" (من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية ٦٤).

- ١- كشف البحث أن تعريف الحرف عند كثير من التحويين هو "ما دل على معنى في غيره"، كقولك: أخذت ديناراً من مال عمرو، فإن (من) تدخل للتبسيط لالمال، والبعض هو الدينار من المال.
٢. أثبت البحث أن التعريف السابق للحرف منقطع وعارض بأسماء الشرط والاستفهام، لأنها أيضاً تدل على معنى في غيرها، والصواب أن يقال ما دل على معنى في غيره فقط، كما قال أبو موسى الجزوئي وابن هشام الأنصاري وغيرهما من المحققين.
- ٣- أظهرت الدراسة أن الشيخ ابن النحاس خالف التحويين في أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه وخرق إجماعهم في ذلك، فرغم أن الحرف له معنى في نفسه، ودليله أن المخاطب (هل) مثلاً يفهم منها معنى الاستفهام؛ لأنَّه يعلم أنَّ (هل) موضوعة في أصل اللغة للاستفهام ، وكذلك (لعل) موضوعة للترجي و(ليت) للمعنى وكذا بقية الحروف؛ لأنَّه يفهم ذلك اعتماداً على فهمه للغته.
٤. ذهب الدكتور مصطفى جمال الدين أن ما ذهب إليه ابن النحاس ينتهي إلى أن الحرف له معنى، ولكنه في الوقت نفسه لا ينتهي إلى أن هذا المعنى مستقل في نفسه". ويعلل ما ذهب إليه بأنَّ المعنى على نوعين : معنى إفرادي مستقل، وأخر تركيبي غير مستقل.
- ٥- توصلت الدراسة أن الحروف لا تدل على معنى في نفسها، لأنَّ التحويين يرون أن "تصور معنى الاسم وال فعل في الذهن غير متوقف على شيء خارج عندهما فإذا قلنا (زيد) فإنه يدل على معنى في نفسه بدون ضميمة شيء آخر، أو قولنا (جلس) فإنه يدل على معنى في ذاته . و أما تصور معنى الحرف متوقف على ضميمة أمر آخر عنه" ، فمجمل القول عند التحويين "أنَّ المعنى المدلول عليه بأحرف ... لا يقوم بلفظ الحرف وإنما يقوم بما يتعلق به الحرف من الأسماء والأفعال، فدلالة (من) على الابتداء و(ثم) على التراخي و(الفاء) على الترتيب، إنما هو في معاني ما ترتبط به هذه الأحرف من ألفاظ الجملة لا في نفس الحرف.

المصادر المراجع

١. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣٦٥ هـ)، تحرير: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢. أمالی ابن الحاجب: أبو عثرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحرير: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار -الأردن، دار الجليل، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٣. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحرير: الدكتور زكي المبارك، دار النفائس ، بيروت ، ط ١، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م، ط ٦، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٤. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحرير: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م
٥. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، الملقب بسيويه(ت ١٨٠ هـ)، تحرير: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٦. البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، دار الهجرة، قم ، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
٧. البحر المحيط في التفسير: أبو حيّان أثير الدين محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحرير: صدقى محمد جميل، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ.
٨. بُنية الوعاء في طبقات اللغوين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحرير: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م. تحرير: الدكتور مازن المبارك ، دار ابن كثير - دمشق / بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٩. التذليل والتكميل في شرح كتاب الشهيل: أبو حيّان الأندلسي(ت ٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، تحرير: الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض، ط ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
١٠. التعليقة على المقرب : شرح العلامة ابن التحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، تحرير: الدكتور: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة ، عمان ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الغواند : محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت ٧٧٨ هـ)، تحرير: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، مطبعة دار السلام ، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
١٢. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: صدر الأفضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحرير: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٠ م.
١٣. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترادي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ط ١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
١٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي(ت ٧٦١ هـ)، تحرير: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٥. شرح اللῆمة البدرية في علم اللغة العربية: الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
١٦. شرح مفصل للزمخري: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، موقف الدين الأسداني الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٧. علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله، ابن الوراق (ت ٥٣٨١ھ)، تتح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٨. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦٦١ھ)، تتح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق ، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٩. اللُّمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ھ)، تتح: الدكتور سميح أبو مُغلي، دار مجلاوي للنشر، عمان ١٩٨٨ م.
٢٠. المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ھ)، تتح: مازن المبارك، دار ابن كثير - دمشق / بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٢١. مصايب الأصول: السيد علاء الدين بحر العلوم ،دار الزهاء ،ط٣، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٢٢. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب =: أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ھ)، تتح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
٢٣. المفضل في صنعة الإعراب: أبو القاسم الزمخشري محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي (ت ٥٣٨ھ) تتح: الدكتور خالد إسماعيل حسان، مراجعة الدكتور رمضان عبد القاتل ، ط٣، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠١٤ م.
٢٤. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: السيد محمد تقى الحكيم، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
٢٥. نتائج الفكر في التَّحْوِي لـ السُّهَيْلِي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيْلِي (ت ٥٨١ھ)، تتح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد مَعْوِض، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
٢٦. همع الهوامع شرح جمع الجامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ھ)، تتح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٧. الوفي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤ھ)، تتح: أحمد الأرناؤوط، - تركي مصطفى، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.